

الإمارات العربية المتحدة – مشاورات المادة الرابعة لعام 2014

البيان الختامي الصادر عن بعثة صندوق النقد الدولي

27 مايو 2014

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 23 إبريل إلى 8 مايو 2014 لعقد مناقشات حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2014.¹ وعلى خلفية تعزز التعافي الاقتصادي، ركزت المناقشات على انتعاج سياسات اقتصادية كلية ملائمة، وتخفيف المخاطر المحتملة من قطاع العقارات والشركات ذات الصلة بالحكومة، وانتعاج سياسات لمواصلت تعزيز استقرار القطاع المالي. وتود البعثة أن تعرب عن شكرها للسلطات على المناقشات الصريحة والمثمرة وعلى ما وجدته من كرم الضيافة.

آخر التطورات

1- ظل التعافي الاقتصادي قويا، تدعمه أنشطة السياحة والضيافة والارتداد الإيجابي في قطاع العقارات. وبينما تراجع نمو إنتاج النفط في 2013، لا يزال النمو مرتكزا على المشروعات العامة الجاري تنفيذها في أبوظبي وقوة نمو قطاعات الخدمات في دبي. وتشير التقديرات إلى بلوغ معدل النمو الاقتصادي ككل 5% في عام 2013 بفضل تعزز الدورة الاقتصادية، كما تدعمه صورة الإمارات كملاذ آمن في غمار الاضطرابات الإقليمية. وتراجع فائض الحساب الجاري إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي (من 18.5% في 2012)، انعكاسا لارتفاع الواردات. وأخذ قطاع العقارات يتعافي بوتيرة سريعة في بعض الشرائح، وخاصة في سوق العقارات السكنية في دبي حيث ارتفعت الأسعار في المتوسط بنسبة 30% على أساس سنوي مقارنة في مارس 2014.² وبينما لا ينتقل أثر ذلك إلا بالتدريج إلى ارتفاع متوسط الإيجارات، ارتفع التضخم الكلي إلى 1.9% على أساس سنوي مقارنة في مارس 2014 (من 1% منذ عام مضى).

2- وتمثل قوة أداء الأسواق المالية أيضا انعكاسا لهذا التحسن في الثقة. فارتفعت مؤشرات الأسهم ارتفاعا كبيرا (على سبيل المثال، بلغت نسبة الارتفاع في سوق دبي المالي 137% على أساس سنوي مقارنة في إبريل 2014)، كما ازداد تقلص فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان في دبي.

¹ ضمت البعثة السيدة آنا أونيجوشكايا والسادة شادي الخوري، وهارالد فينغر (رئيسا)، وتيم إروين، وأندريه سانتوس، وياهو شوكوروف، والتقت بمعالي سلطان بن ناصر السويدي محافظ مصرف الإمارات المركزي، ومعالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية، ومعالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ورؤساء دوائر الاقتصاد والمالية في الإمارات، وكذلك عدد آخر من كبار المسؤولين وممثلين لمجتمع الأعمال.

² المصدر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي.

3- **وتباطأت وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة في 2013.** وتشدد موقف المالية العامة بنحو 1% من إجمالي الناتج المحلي من غير الهيدروكربونات، أي حوالي نصف النسبة المتوقعة.³ وبينما واصلت حكومة دبي تخفيض معدل العجز لديها، بوتيرة أسرع قليلاً مما كان مقرراً، كان ضبط أوضاع المالية العامة في أبوظبي أقل من التقديرات المدرجة في الموازنة، مدفوعاً بارتفاع مصروفات الأمن والدفاع وغيرها من المصروفات الجارية. وتشير التقديرات إلى تراجع فائض المالية العامة ككل إلى 6.5% من إجمالي الناتج المحلي (من 8.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2012)، مؤدياً إلى ارتفاع تقديري في سعر النفط المحقق لتعادل رصيد المالية العامة إلى 84 دولاراً أمريكياً، مقابل 78 دولاراً أمريكياً في 2012.⁴

4- **ووسط أوضاع وفرة السيولة في الجهاز المصرفي، بدأ الائتمان المقدم للقطاع الخاص يتعافي.** واكتسب نمو الودائع قوة كبيرة، مؤدياً إلى زيادة السيولة في الجهاز المصرفي. وبعد سنوات من التعافي غير المعتمد على الائتمان، بدأ إقراض القطاع الخاص يرتد ارتداداً إيجابياً (بلغ نموه 8.2% على أساس سنوي مقارن في 2013، وازداد سرعة في الربع الأول من 2014). واستمرت البنوك في زيادة معاملاتها مع الحكومة والمؤسسات العامة، فبلغت 15 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 6% من رأس المال المصرفي) خلال عام 2013، وواصلت في بعض الحالات زيادة تركيز قروضها الكبير بالفعل. وبدأت القروض المتعثرة تتراجع من مستوى الذروة الذي بلغته بعد الأزمة لكنها لا تزال مرتفعة وبصفة خاصة بين بنوك دبي. ولا يزال الجهاز المصرفي يمتلك رأس مال وفير (بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.5% في مارس 2014) وتبين من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجراها مصرف الإمارات المركزي أن الجهاز المصرفي المحلي يمكنه استيعاب صدمات كبيرة في رأس المال والسيولة.

5- **وساهم التعافي الاقتصادي، مقترناً بارتفاع أسعار العقارات وسيولة الجهاز المصرفي، في زيادة دعم آجال استحقاق ديون الشركات ذات الصلة بالحكومة.** ومع إعادة هيكلة ديون "مجموعة دبي" (10 مليارات دولار) في شهر يناير، ويُشار إلى إجراء تخفيض كبير ضماناً للسداد على أساس صافي القيمة الحاضرة للدائنين، تكون بذلك آخر وأكبر عملية إعادة هيكلة للديون من أزمة 2008/2009 قد استُكملت. وإضافة إلى ذلك، تم تمديد دين حكومة دبي البالغ 20 مليار دولار القائم لمصرف الإمارات المركزي وأبوظبي والذي يحل أجل استحقاقه العام الجاري بأسعار فائدة مُحفَّضة. وشرعت شركة نخيل في السداد المبكر لديونها المصرفية المستحقة في 2015 وتُجرى حالياً مناقشات مع الدائنين حول آجال استحقاق الديون المُعاد هيكلتها. وكشفت "دبي العالمية" مبيعات الأصول بغرض تدبير النقدية وسداد الديون في ظل اتفاقية إعادة هيكلة الدين التي عقدها، وإن كانت بعض الكيانات قيد بيعت إلى شركات أخرى ذات صلة بحكومة دبي بشروط غير معلنة، ويواصل السوق مراقبة قدرة "دبي العالمية" على سداد الديون وفق آجال الاستحقاق القادمة. وقامت الشركات ذات الصلة بالحكومة ذات

³ يُعرّف موقف المالية العامة بأنه الرصيد الأولي الموحد للقطاع غير الهيدروكربوني في موازنة الحكومة الاتحادية وموازنات أبوظبي ودبي والشارقة متضمنة القروض والأسهم ولكن مستبعداً منها دخل الاستثمار من صناديق الثروة السيادية والمنح لحكومات أجنبية.

⁴ سعر النفط التعادلي هو سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الموازنة الموحدة لاتحاد الإمارات.

الأوضاع المالية السليمة بتكثيف إصدارها لسندات الدين. وحافظت أبوظبي على مجموع ديون الحكومة والشركات ذات الصلة بها قيد السيطرة.

الآفاق الاقتصادية

6- تتسم الآفاق الاقتصادية الكلية بأنها إيجابية. ويُتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا وأن يبلغ حوالي 4.75% في 2014 و4.5% في السنوات القادمة. ومن المرجح أن يتحقق النمو مدفوعا بالاقتصاد غير الهيدروكربوني، الذي يُتوقع نموه بنحو 5.5% هذا العام وما بعده، يدعمه تحسن البيئة الاقتصادية العالمية وتعزز الثقة المحلية المرتبطة بارتداد سوق العقارات، والمشروعات العملاقة التي أُعلن عنها مؤخرا، واستضافة معرض الصادرات العالمي "إكسبو 2020". وعلى العكس من ذلك، سيكون نمو إنتاج الهيدروكربونات على الأرجح محدودا في سياق وفرة العرض في أسواق النفط العالمية. ويُتوقع زيادة ارتفاع التضخم مدفوعا بارتفاع الإيجارات. وسيستمر انخفاض الحساب الجاري انعكاسا للانخفاض المحدود المتوقع في أسعار الهيدروكربونات واستمرار نمو الواردات.

7- وتفرض الأوضاع المحلية والخارجية مخاطر على آفاق المدى المتوسط المواتية بدرجة كبيرة:

- إن اكتساب دورة العقارات للقوة، وخاصة في سوق العقارات السكنية في دبي، من شأنه جذب الطلب المتزايد - وربما المززعج للاستقرار - بغرض المضاربة، ويحفز مخاطر ديناميكية الأسعار غير القابلة للاستمرار ثم تصحيحها في نهاية المطاف. وتعجيل وتيرة تنفيذ المشروعات الضخمة في دبي، والتي يُخطط حاليا لجعلها مرنة ومتسقة مع الطلب المتوقع، يمكن أن يسهم في تفاقم هذه المخاطر. فضلا على ذلك، من شأن هذه المشروعات العملاقة أن تسبب المزيد من المخاطر المالية أمام الشركات ذات الصلة بحكومة دبي التي لا تزال مديونيتها عالية: تشير التقديرات إلى بلوغ مجموع ديون الحكومة والشركات ذات الصلة بها في دبي 142 مليار دولار (141% من إجمالي الناتج المحلي لإمارة دبي) - منها 34 مليار دولار ديون حكومية وديون مضمونة من الحكومة - و92 مليار دولار يحل أجل استحقاقها في الفترة من 2014-2019. وفي ظل تخفيف الضوابط على الإيجارات مؤخرا، تنشأ كذلك مخاطر من أن يُفضي ارتفاع أسعار العقارات بقوة أكبر إلى التضخم.

- ولا تزال مخاطر القصور الخارجية كبيرة أيضا. ويمكن أن يحدث انخفاض في عائدات التصدير وإيرادات المالية العامة إذا ما استمر انخفاض أسعار النفط، ربما مدفوعا بتباطؤ الطلب العالمي أو الزيادة التي تشهدها طاقة العرض العالمي. وتمتلك الإمارات العربية المتحدة أصولا خارجية كبيرة وفوائض في المالية العامة تمنحها هوامش وقائية ضد الصدمات الخفيفة أو قصيرة الأمد. ومع هذا، فاستمرار هبوط أسعار النفط بشكل كبير ولفترة مطولة سيعكس مسار تراكم المدخرات ويسفر في نهاية المطاف عن خفض الإنفاق من المالية العامة. وتجدد طفرات تقلب الأسواق المالية العالمية يمكن أن يسفر عن ارتفاع علاوات المخاطر وتشديد أوضاع السيولة أمام حكومة دبي والشركات ذات الصلة

بها. وعلى العكس من ذلك، فإن تصاعد المخاطر الجغرافية- السياسية التي تحيط بروسيا وأوكرانيا أو منطقة الشرق الأوسط يمكن أن ترفع أسعار الطاقة العالمية وتدعم المركز الخارجي للإمارات العربية المتحدة، وإن كان التدهور بصورة أعمق يمكن أن يفضي إلى اضطرابات كبيرة في التدفقات المالية والتجارية على مستوى العالم. إضافة إلى ذلك، فالتخفيف بصورة دائمة من العقوبات الدولية المفروضة على إيران يمكن أن يعود بالنفع على اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في ضوء احتمالات استئناف الروابط الاقتصادية والمالية الأوثق.

انتهاج سياسات اقتصادية كلية رشيدة

8- **تنطوي الموازنة الاتحادية وموازنات الإمارات مجتمعة على مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة هذا العام.** واستمرار ضبط الأوضاع المالية أمر ملائم لأنه سيزيل آثار دفعة التنشيط المالي التي مُنحت في وقت سابق والتي انتفت الحاجة إليها في ظل اكتساب الدورة الاقتصادية للقوة وتعافي نمو القطاع الخاص. وسيساعد كذلك على الحد من المخاطر أمام المالية العامة (التي يشير إليها ارتفاع سعر النفط التعادلي)، وجعل موقف المالية العامة أقرب إلى المستويات اللازمة لضمان توافر مقدار عادل من الموارد من أجل الأجيال القادمة. وتتسم الموازنة الاتحادية بالتوازن وتخطط دبي على نحو ملائم للمضي على مسار الضبط التدريجي، ومواصلة تحسين قدرتها على الاستمرار في تحمل الديون. وتنطوي موازنة أبوظبي على تشديد أوضاع المالية العامة بشكل كبير (يُقدَّر بنحو 6% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، بما في ذلك من خلال تخفيض نفقات الأمن والدفاع والنفقات الجارية الأخرى. ونظرا لأن تعديلات الموازنة في أبوظبي خلال السنة من المرجح أن تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق مقارنة بالتقديرات الأولية في الموازنة، نتوقع البعثة أن يكون الضبط المالي أكثر اعتدالا في 2014 لكنها تحت السلطات على الاستمرار في توخي الحرص طوال العام.

9- **وتبعث خطط المالية العامة متوسطة المدى على التفاؤل.** وتتسم موازنة الحكومة الاتحادية متوسطة الأجل حتى عام 2016 بالتوازن، وتضع دبي هدفا لمواصلة الضبط التدريجي في السنوات القادمة. كذلك يهدف إطار المالية العامة متوسط الأجل غير الرسمي في أبوظبي إلى ضبط الأوضاع. وسيكون المضي في ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط ملائما حيث سيستمر في تصحيح الخلل المالي طويل الأجل في توزيع الموارد بين الأجيال في الإمارات، ويضع حدا للمخاطر المرتبطة بأسعار النفط، ويسهم في حالة دبي في معالجة المخاوف المرتبطة بالديون. وبالنظر إلى المستقبل، من شأن تعزيز عملية إعداد الموازنة في أبوظبي، لتجنب تعديلها المتكرر في منتصف العام، واعتماد خطة متوسطة الأجل للمالية العامة بصورة رسمية أن يوضح اتجاه سياسة المالية العامة في الإمارة وفي الإمارات العربية المتحدة ككل. علاوة على ذلك، من شأن خفض التدريجي للدعم المقدم على الطاقة والمياه، مع حماية من يحتاجون إليه، أن يوفر حيزا ماليا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة. والحد من أي ارتفاع آخر في فاتورة الأجور سيدعم أهداف الحفاظ على مرونة الموازنة ويسهم بالتدريج في جعل العمل في القطاع الخاص أكثر جذبا للمواطنين.

10- وقد عاد ربط سعر الصرف لفترة طويلة بالنفع الكبير على الإمارات العربية المتحدة. فاستفادت الإمارات من السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة في بيئة ما بعد الأزمة المالية العالمية. وبالنظر إلى المستقبل، فإن ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لعودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها، ما لم يسبب اضطراباً، سيدعم الإمارات العربية المتحدة في احتواء نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص مع نمو الاقتصاد بوتيرة سريعة.

إدارة المخاطر في قطاع العقارات والشركات ذات الصلة بالحكومة والنظام المالي

11- إن مواصلة التركيز على معالجة المخاطر المحتملة الناشئة من سوق العقارات سيكون ضرورياً. ويختلف الوضع في سوق العقارات عما كان عليه في 2008 حيث لا تزال زيادات الأسعار ترجع في جانب منها إلى التعافي من مرحلة الركود التي أعقبت الأزمة بينما الطلب اليوم أقل اعتماداً بكثير على التمويل المصرفي. ومع هذا، فإن الأسعار الاسمية للعقارات السكنية في دبي، وفقاً لبعض المقاييس، بلغت بالفعل مستويات القمة التي سجلتها في 2008. ومن شأن ارتفاع الأسعار بوتيرة سريعة أن يحفز تكثيف الطلب بغرض المضاربة الذي من المحتمل أن يزعزع الاستقرار، الأمر الذي يقتضي بالتالي مراقبته عن كثب.

12- ومواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى تثبيط المضاربة سيساعد على تخفيف مخاطر الدخول في دورة انتعاش وكساد. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب بزيادة رسوم تسجيل العقارات في دبي من 2% إلى 4% في أكتوبر الماضي، إضافة إلى التدابير التنظيمية لضمان انتظام الأوضاع في السوق لتنمية العقارات الجديدة. وفرض مزيد من الرسوم والقيود على إعادة بيع العقارات على الرسم الهندسي، الجاري النظر فيه، سيزيد من تثبيط الطلب بهدف المضاربة. فضلاً على ذلك، فإن فرض رسوم أعلى على إعادة بيع الممتلكات خلال فترة وجيزة نسبياً سيكون مفيداً. ويتبين من التجربة الدولية أن البلدان التي كثيراً ما تواجه موجات من الانتعاش العقاري رفعت رسوم العقارات وميزت بينها استناداً إلى معايير مثل محل إقامة المشتري، أو استخدام العقار بغرض السكن أو الاستثمار، أو الفترة المنقضية قبل إعادة البيع، مع بلوغ المعدلات حوالي 30% على أنواع مختارة من العقارات التي يُعاد بيعها خلال عام واحد (سنغافورة).

13- وتساهم قواعد التنظيم الاحترازي الكلي التي فُرضت مؤخراً في دعم هذه الجهود بينما تساعد على حماية سلامة الجهاز المصرفي. وبمساعدة وضع الحدود القصوى الجديدة لنسبة القرض إلى القيمة في حالة القروض العقارية ونسبة خدمة الدين إلى الدخل على توفير هامش وقائي للبنوك يحميها من مخاطر الانكشاف دونما داع، بينما يساعد كذلك على الحد من درجة المضاربة في سوق العقارات. وبالنظر إلى المستقبل، يمكن أن ينظر مصرف الإمارات المركزي في زيادة تشديد هذه القواعد إذا ظل ارتفاع الأسعار في سوق العقارات كبيراً للغاية وإذا استمر الارتفاع في نمو الإقراض العقاري. وتبين التجربة الدولية أن البلدان التي كثيراً ما تواجه موجات متكررة من الانتعاش العقاري تقوم بتشديد قواعد التنظيم الاحترازي الكلي كوضع حدود لنسب القرض إلى القيمة، ونسب خدمة الدين إلى الدخل، وأوزان المخاطر في الإقراض العقاري.

14- وسيكون من المهم تعزيز آليات التنسيق لتحديد أولويات وتسلسل المشروعات الكبرى للشركات ذات الصلة بالحكومة. ويمكن معالجة مراكزها المالية التي لا تزال معرضة للمخاطر من خلال مواصلة التركيز على تجنب الإقبال الكبير على المخاطر من جانب هذه الشركات عالية المديونية. وينبغي الاستمرار في تنفيذ المشروعات الضخمة الجديدة بالتدرج تلبية للطلب المتوقع، ومن الضروري أن يتم وضع منهج من أعلى إلى أسفل من أجل التنسيق والإشراف لضمان ذلك. وبناء على التقدم الذي تحقق مؤخرا في السداد المبكر للديون قبل أن يحل أجل استحقاقها، سيكون من الضروري الاستمرار في اتخاذ منهج استباقي في إدارة آجال الاستحقاق القادمة، بوسائل منها التواصل في الوقت المناسب لمواصلة إرشاد توقعات السوق. ويعد زيادة الشفافية في نشر بعض البيانات المالية الخاصة بالشركات ذات الصلة بالحكومة، فإن الاستمرار في تحسين إمكانات توافر المعلومات عن ديون الشركات ذات الصلة بحكومة دبي، بما فيها شروط تحويل الأصول بين هذه الشركات، وإدارة المخاطر، وإبلاغ البيانات، والحكومة سيسهل الحد من الرفع المالي ويعزز الميزانيات العمومية للشركات ذات الصلة بالحكومة. علاوة على ذلك، ينبغي توخي الدقة في تخطيط أنشطة الشركات المملوكة للحكومة لتجنب مزاحمة نشاط القطاع الخاص.

15- وسيؤدي استمرار التركيز على الحفاظ على سلامة أوضاع الجهاز المصرفي إلى دعم الاستقرار المالي. وارتفاع نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص مؤخرا وسط أوضاع وفرة السيولة في الجهاز المصرفي يستدعي المراقبة الوثيقة. وإذا ازدادت وتيرة نمو الائتمان بشكل كبير، قد يكون من الملائم تشديد قواعد التنظيم الاحترازي الكلي، كتشديد نسبة السلف إلى الموارد المستقرة، أو نسبة كفاية رأس المال أو أوزان المخاطر في الإقراض، أو رفع الاحتياطات الإلزامية على الودائع لأجل، للوقاية من الإفراط المحتمل في الإقدام على المخاطر. وسوف تساعد حدود تركيز القروض التي وضعت مؤخرا للشركات ذات الصلة بالحكومة والحكومات المحلية على احتواء المخاطر التي تهدد الميزانيات العمومية للبنوك في سياق المشروعات الضخمة المقررة حديثا. ومن المهم الآن الاتفاق، حسب الخطة، على مسارات تحول للبنوك التي لا تستوفي الحدود الجديدة في الوقت الراهن، مع تجنب أي تراكم آخر في انكشاف هذه البنوك. وفي ضوء ارتفاع درجة الترابط بين أعضاء مجالس إدارة البنوك، وهم أيضا أعضاء في مجالس إدارة الشركات ذات الصلة بالحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، يتعين التقيد التام بأفضل الممارسات في حوكمة الشركات وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي من أجل ضمان استقلالية صنع القرار في البنوك. وبصورة أعم، من الضروري كذلك رصد المخاطر والإبلاغ عنها بصفة مستمرة، بوسائل منها تقارير الاستقرار المالي التي يصدرها مصرف الإمارات المركزي. ومن الخطوات التي ستساعد على ذلك أيضا مراجعة المسؤوليات عن التنظيم والرقابة في القطاع المالي في سياق قانون الخدمات المالية المزمع.

16- وسيتيح تقييم القطاع المالي المزمع فرصة جديدة بالترحيب لاستعراض مواطن القوة والضعف في القطاع. وتعتقد البعثة أن إجراء تقييم في إطار "برنامج تقييم القطاع المالي" يمكن أن يكون له دور مهم في تعزيز دور مصرف الإمارات المركزي كجهة تنظيم ورقابة على الجهاز المصرفي، وأجهزة التنظيم والرقابة الأخرى، بينما يسهل استمرار تطور القطاع المالي.

17- وتدعو طبيعة الاقتصاد المفتوحة وموقعه الاقتصادي إلى مواصلة التركيز على التدابير الرامية إلى تخفيف المخاطر الناجمة عن غسل الأموال. فمن المحتمل أن تنشأ مخاطر من التدفقات المتزايدة من الخارج، والموجهة نحو القطاع المصرفي والسوق المالية، والعقارات، وسوق الذهب، والتجارة. ومن الضروري الاستمرار في تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتخفيف هذه المخاطر. وبعد اعتماد قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2002، فتأسيس وحدة الحالات المشبوهة لمكافحة غسل الأموال في مصرف الإمارات المركزي وزيادة مشاركته في التعاون الدولي، سيدخل قانون مكافحة غسل الأموال المعدل إلى حيز التنفيذ في وقت قريب. ومتى تم تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، ينبغي أن تركز الجهود على إجراء تقييم للمخاطر على المستوى الوطني وتعزيز دور أجهزة الرقابة على الأعمال والمهن المالية وغير المالية بما فيها وكلاء العقارات، لضمان تطبيقها للتدابير الوقائية بقدر كافٍ بما فيها الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة بما يتناسب مع المخاطر التي تواجهها. وإجراء تقييم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق "برنامج تقييم القطاع المالي" سيساعد على تحديد المجالات ذات الأولوية لتحقيق مزيد من التحسن.

قضايا هيكلية وإحصائية

18- إن تطوير سوق الدين المحلي في الوقت المناسب سيوفر مصدرا بديلا للتمويل بينما يدعم إدارة السيولة في البنوك. فسوف يؤدي تطوير سوق الدين إلى الحد من اعتماد حكومات الإمارات والشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات الخاصة على التمويل الخارجي والإقراض المصرفي. وسوف يقدم كذلك أدوات لإدارة السيولة في البنوك في ظل قواعد السيولة بموجب اتفاقية بازل 3 المرتقبة. وسوف يسمح إقرار مشروع قانون الدين العام للحكومة الاتحادية بإصدار سندات الدين، بينما يقتضي إنشاء "مكاتب إدارة الدين" بصورة كاملة في الإمارات المختلفة.

19- وبينما العمل جارٍ على تحسين القاعدة الإحصائية للإمارات العربية المتحدة بشكل كبير، لا تزال هناك أوجه قصور واضحة. فنتولى وزارة المالية إعداد بيانات المالية العامة الموحدة للحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات، مما يشكل تطورا كبيرا نحو تقييم سياسة المالية العامة للمجموعة للإمارات العربية المتحدة. وبمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي، بدأ المركز الوطني للإحصاء، بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي وأجهزة أخرى، مشروعا لإعداد بيانات "وضع الاستثمار الدولي"، والذي سييسد واحدة من أبرز الفجوات الإحصائية. ويجري العمل كذلك على إدخال أوجه تحسين في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات من خلال تطبيق نظام إبلاغ بيانات المعاملات الدولية. ومن المهم التأكد من توفير عدد كافٍ من الموظفين المختصين بإحصاءات ميزان المدفوعات لضمان نجاح هذا الإصلاح. كذلك تمثل مشاركة المركز الوطني للإحصاء في العمل مع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس حديثا خطوة مهمة نحو مواصلة تحسين النظم الإحصائية في الإمارات العربية المتحدة. ولا تزال هناك بعض الفجوات الكبيرة في البيانات: على سبيل المثال، لا توجد حتى الآن سوى بيانات محدودة عن ديون الشركات ذات الصلة بحكومة دبي والالتزامات الاحتمالية الممكنة على الحكومة، ولا تزال الإحصاءات الديمغرافية وإحصاءات سوق العمل محدودة للغاية.

الجدول 1- الإمارات العربية المتحدة: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2013-2019

(الحصة: 752.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في فبراير 2014)

(السكان: 8.8 مليون نسمة، المواطنون: مليون نسمة)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي - 2013: 43.876؛ معدل الفقر: لا يوجد؛ معدل البطالة 4.2% (2009))

(معدل الفقر: لا يوجد)

توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات أولية	
2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
114.3	114.1	114.6	116.5	120.0	122.5	123.0	قطاع الهيدروكربون صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)
91.3	92.8	94.9	98.2	103.0	108.0	110.0	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار/برميل)
3.1	3.1	3.0	2.9	2.9	2.8	2.7	إنتاج النفط الخام (مليون برميل/يوم)
							(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
2.069	1.918	1.791	1.693	1.622	1.550	1.478	الناتج والأسعار إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدراهم الإماراتية)
563	522	488	461	442	422	402	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
4.6	4.6	4.4	4.4	4.5	4.7	5.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.8	1.8	1.8	2.1	2.3	3.0	4.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من الهيدروكربونات
5.7	5.7	5.6	5.5	5.5	5.5	5.4	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من غير الهيدروكربونات
5.0	4.5	4.0	3.5	2.8	2.5	1.1	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
							(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك %)
26.9	28.4	30.0	31.6	32.6	33.9	34.6	الموارد العامة الإيرادات
17.9	19.3	20.7	22.3	24.0	25.8	27.2	الهيدروكربون
9.0	9.1	9.2	9.3	8.6	8.1	7.4	غير الهيدروكربون
25.0	25.5	25.9	26.2	26.3	26.7	28.1	النفقات وصافي الإقراض
18.0	18.5	18.9	19.3	19.4	19.7	20.4	جاري
2.9	2.8	2.7	2.5	2.4	2.2	2.1	رأسمالي
3.7	3.8	3.9	4.0	4.1	4.2	4.2	صافي الإقراض (القروض والأسهم) 1/
1.9	2.09	4.0	5.3	6.3	7.2	6.5	الرصيد الكلي
24.0-	25.5-	27.2-	28.9-	30.4-	32.7-	36.5-	الرصيد الأولي لغير الهيدروكربونات (ما عدا دخل الاستثمار) 1/
23.4-	25.0-	26.7-	28.3-	29.8-	31.6-	34.2-	الرصيد الأولي المعدل لغير الهيدروكربونات (ما عدا دخل الاستثمار) 2/ 3/
10.4	10.9	11.2	11.3	11.3	11.3	11.7	دين الحكومة المركزية القائم للجهاز المصرفي 4/
							(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
12.0	14.8	13.5	14.4	25.3	46.2	52.6	القطاع النقدي صافي الأصول الأجنبية
8.1	6.8	7.6	10.3	13.8	16.5	15.6	صافي الأصول المحلية
10.3	10.7	11.1	14.0	15.2	15.3	10.3	الائتمان المقدم للقطاع الخاص
9.4	9.3	9.4	11.5	17.0	23.4	22.5	النقود بالمفهوم الواسع

(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
						القطاع الخارجي
630	562	508	467	433	4.2	379
						تصدير وإعادة تصدير السلع، ومنها:
114	114	115	116	120	123	123
						الهيدروكربونات
219	187	161	144	128	115	108
						غير الهيدروكربونات، ما عدا إعادة التصدير
492	430	377	336	301	274	242
						وارادات السلع
31.8	35.6	42.8	50.1	52.1	51.3	64.7
						رصيد الحساب الجاري
5.6	6.8	8.8	10.9	11.8	12.2	16.1
						رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
36.2	38.0	39.5	40.5	41.1	41.8	42.5
						الديون الخارجية (% من إجمالي الناتج المحلي)/5
187.7	162.6	136.0	114.2	94.5	79.8	68.1
						إجمالي الاحتياطات الرسمية/6
6.0	5.9	5.6	5.4	4.9	4.5	4.2
						شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي ناقص إعادة التصدير
المصادر: سلطات الإمارات العربية المتحدة؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.						
1/ تشمل القروض لتمويل مشروعات التطوير.						
2/ % من إجمالي الناتج المحلي لغير الهيدروكربونات.						
3/ مستبعدا منه المعاملات ذات الصلة بصندوق دبي للدعم المالي بالنسبة لإمارة دبي، والمنح لحكومات أجنبية.						
4/ مطالبات الجهاز المصرفي فقط. مستبعدا منه ديون الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات من الأسواق الدولية.						
5/ الخصوم الخارجية للجهاز المصرفي فقط نتيجة لعدم اكتمال تغطية ديون المؤسسات غير المصرفية في الأسواق الدولية.						
6/ ما عدا الأصول الخارجية لصناديق الثروة السيادية.						